معوقات التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة من وجهة نظر صناع القرار في المصارف الليبية: دراسة حالة مصرف الجمهورية

د. سالم إمحمد كريم *

د. فرج سليم الجندي**

ملخص الدراسة:

تعرضت الدراسة لأهم المعوقات التنظيمية والتشريعية والمالية التي تحد من قدرة المصارف التجارية الليبية عموما ومصرف الجمهورية خصوصاً على التوسع في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، حيث يمكن لهدا القطاع أن يحقق لإقتصاد البلد مالا يمكن أن يحققه لها قطاع الصناعات الثقيلة، وخصوصاً فيما لو توفرت له البيئة الداعمة من حيث الإمتيازات التشريعية والحوافز الضريبية والجمركية وتدليل عقبات التمويل المصرفي. هدا وقد هدفت هذه الدراسة الي تسليط الضوء على المعوقات التي تطال فعالية التمويل المصرفي في دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا بيان أثرها وإمكانية الحد من تداعياته، ومن تم تقديم مجموعة من التوصيات بهدف وضعها أمام المهتمين بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية في ليبيا والدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في هدا الشأن. ومن ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وفقاً للاختبار المجمع لمعوقات التمويل التي شملتها الدراسة وفقاً لأهمية تأثيرها في اتخاذ القرار التمويلي جاءت المعوقات التشريعية في الصدارة تم المعوقات المالية ثانياً تم جاءت المعوقات التنظيمية ثالثاً، وهدا يدل على أن قيادات المصرف تتأثر أكثر بالمعوقات الخارجية لبيئة المصرف من المعوقات الداخلية التي يمكن الحد منها وتقليلها ذاتياً، كما تبين أيضا وبشكل قاطع وجود معوقات تحد من إمكانية تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل المصرف.

الكلمات المفتاحية: معوقات التمويل المصرفي ، المشروعات الصغرى والمتوسطة ، المصارف الليبية.

* عضو هيئة تدريس بجامعة الزيتونة، كلية الإقتصاد ترهونة: قسم التمويل والمصارف.

**عضو هيئة تدريس بالجامعة الاسمرية، كلية الإقتصاد والتجارة: قسم التمويل والمصارف.

الإطار العام للدراسة

1.1 - المقدمة:

لقد شهدت الفتره الممتده من تسعينيات القرن الماضي الي وقتنا الحاضر تزايدا مطرداً في العديد من الدول وخصوصاً النامية منها بأهمية الصناعات الصغرى والمتوسطة في محاولة حتيثه منها في خلق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة في مجتمعاتها وتنويع مصادر الدخل في إقتصادياتها الوطنية، وقد تجلى ذلك في بعض التجارب الناجحة لبعض الدول كالصين وكوريا الجنوبية وماليزيا والهند والبرازيل وتركيا وغيرها من خلال ما حققتة من مساهمة فاعلة في خلق فرص العمل الجديدة وزيادة الصادرات ورفع مستوى معيشة الفرد وتعزيز دور القطاع الخاص في الإقتصادات المحلية. إن وجود قاعدة عريضة فعالة ومتنوعة من المشروعات الصغرى والمتوسطة في القطاعات المختلفة على المستوى المحلي تساهم في تحويل الإقتصاد الوطني من مجرد سوق إستهلاكية مستوردة للسلع والخدمات الي إقتصاد متنوع ومنتج ينافس على حصة من الطلب المحلي وحتى الطلب العالمي أيضاً، فوجود هدا النوع من المشروعات من شأنه أن يشجع التواجد الإستثماري الإنتاجي الأجنبي الي جانب التأسيس لقاعدة راسخة من الصناعات الكبرى المحلية في إطار التكامل بين القطاعات الصناعية ، والذي بدورة يحد من آثار التقلبات الإقتصادية للإقتصاد الوطني كون أن هذه المشروعات بإتساع حجم نشاطها ومرونة منظومتها الإنتاجية وسهولة التحكم في الكثير من المتغيرات المحلية المتعلقة ببيئتها الإقتصادية يجعلها أكثر قدرة على إحتواء الخسائر وتحجيم إنعكاساتها السلبية على الإقتصاد الوطني، إن النجاح في تأسيس قاعدة متنوعة وكفؤة من نوعية هذه المشروعات في ليبيا مع ما شهده هدا القطاع من إخفاقات للوصول لما هو مأمل منه ، يتطلب منا معرفة البيئة المناسبة لنمو هدا النوع من الصناعات والحوافز التي تحفز الأداء التنموي لهذه المشروعات وفي المقابل معرفة المحددات والعراقيل التي تحول دون لعب هدا الدور وهو ما تسعى له الدراسة.

2.1 - مشكلة الدراسة:

شرعت الدولة الليبية مند منتصف التسعينيات من القرن الماضي بتبني سياسة إقتصادية اكثر إنفتاحاً تجاه القطاع الخاص بهدف تنويع الدخل وتقليص تبعية الإقتصادي الوطني لقطاع النفط والغاز، وذلك من خلال تحفيز الأفراد لتأسيس قطاع جديد من القطاعات الإقتصادية في ليبيا ألا وهو قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة الذي يضم صناعات حرفية ومهنية متنوعة، وقد كان من المؤمل لهدا القطاع أن يحقق نمواً يدعم ويقدم إسهامات إيجابية من حيث تنوع قاعدة الإنتاج الصناعي والعقاري والزراعي والسياحي وبالتالي خلق فرص للتوظيف ورفع مستويات الدخل للأفراد، ويتيح نوعاً من الإكتفاء الذاتي وسد لبعض الصناعات والمهن ، ولكن مع غياب التنظيم الجيد والرقابة والمتابعة لهدا النوع من المشروعات لم تأتي النتائج بما هو مؤمل منها ولم تحقق هذه المشروعات ما حققته نظيراتها في الدول النامية والمتقدمة على السواء ممن سبقونا في هدا في المجال.

لدى فإن إشكالية هذه الدراسة تكمن في ضعف إهتمام القطاع المصرفي بتمويل قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا ، مما يقودنا للبحث في أهم المعوقات التي تحول دون توسع المصارف الليبية إجمالاً ومصرف الجمهورية خصوصاً لتمويل هدا النوع من المشروعاتويمكن إيجاز مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل هناك إدراك ووعي كافيين لإهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة من الناحية الإستثمارية من قبل صناع القرار في المصارف الليبية؟
- هل هناك تأثير للمعوقات التنظيمية والتشريعية والمالية على إدراك أهمية تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل صناع القرار بالإدارات العليا للمصرف الليبية؟

3.1 - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- يكمن الهدف الأساس لهذه الورقة في دراسة فاحصة لأهم المعوقات التي تعترض المصارف التجارية العاملة في ليبيا لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- معرفة التحديات التي تواجه مصرف الجمهورية كونه من أكبر المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفية الليبية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة والتي تعيق الإدارة العليا بالمصرف لتبني إستراتجية تمويلية توسعية لتمويل هدا النوع من المشروعات بما يخدم الإقتصاد الليبي.
- التعرف على مكانة المشروعات الصغرى والمتوسطة في سلم أولويات الإدارة العليا ومتخد القرار بمصرف الجمهورية ومدى جاذبية هدا النوع من المشروعات كفرص إستثمارية واعدة لتوظيف السيولة المتاحة لدى المصرف.
- تقديم بعض المقترحات كحلول للحد من المعوقات التي تحد من قدرة المصارف التجارية العاملة في ليبيا عموما ومصرف الجمهورية خصوصاً لتمويل هذه المشروعات.

4.1 - فرضيات الدراسة:

- لا يوجد إدراك لمفهوم وأهمية النشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل صناع القرار في المصارف الليبية.
- لا توجد معوقات تحد من قدرة المصارف الليبية على تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتتفرع هذه الفرضية للفرضيات الفرعية التالية:
  - لا تعد المعوقات التنظيمية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
  - لا تعد المعوقات التشريعية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بالمصارف الليبية.

  - لا تعد المعوقات المالية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بالمصارف الليبية.

5.1. أهمية الدراسة

- بالنسبة للعلم: تتلخص أهمية الدراسة من الناحية العلمية في:
  - تدليل الصعاب امام المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفية الليبية والتي تمثل معوقات تضعف قدرة المصارف التجارية على التوسع في التمويل اللازم للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.
  - تقديم إضافة علمية مرتكزة على دراسة رصينة ومعمقة لبيئة عمل المصارف التجارية في ليبيا وتحديداً فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة والإشكاليات التي تعيق تقديم الإئتمان المصرفي لها.
- بالنسبة للمجتمع: مساعدة القائمين على التخطيط للنظام المصرفي عموماً والقائمين على إدارة مصرف الجمهورية خصوصاً على معرفة الأسباب والعوامل التي تمثل معوقات تحول دون التوسع في حجم التمويلات المصرفية الممنوحة للمشروعات الصغرى والمتوسطة بليبيا وإمكانية الحد منها وتحجيمها بما يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني من جهة وتنويع قاعدة الدخل وخلق فرص عمل تستوعب المعروض في سوق العمل من جهة أخرى، الي جانب توفير فرص إستثمار وتوظيف السيولة المتاحة للجهاز المصرفي بالدولة.
- بالنسبة للباحثين: تتمثل أهمية الدراسة بالنسبة للباحثين في إثراء وتوسيع وتنمية مداركهم وتعزيز خبراتهم في مجال التنمية الإقتصادية خصوصاً في ما يتعلق بمجال منح الإئتمان وإستثمار الفوائض المالية لدى المصارف في تمويل مشروعات تنموية تعود بالنفع على الإقتصاد الوطني من خلال توسيع قاعدة الملكية وتنويع قاعدة الدخل بما يعزز مستوى الرفاهيه والتطور للفرد والمجتمع في ليبيا.

6.1 - منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان لإنجاز هده الورقه البحثيه على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للبحث العلمي لإنجاز هذه الورقه من خلال دراسة ميدانية مسحية لجمع البيانات بواسطة الإستبانة التي صممت لهدا الغرض بهدف إستقراء أراء المستطلعين، وقد ضمت الإستبانة قسمين خصص الأول منها للجانب الديمغرافي وتناول القسم الثاني اربعة محاور المحور الأول منها التوسع في التمويل كمتغير تابع للدراسة ومحور للمعوقات المالية ومحور للمعوقات التنظيمية ومحور آخر للمعوقات التشريعية كمتغيرات مستقلة للدراسة، وفرغت الإستبانة وفقاً لمقياس (ليكرت) الخماسي، واستخدمت في تحليل الإستبانة عدد من الإختبارات الوصفية منها تحليل التكرارات والمتوسطات، وكذلك الإنحراف المعياري لوصف خصائص عينة الدراسة، كما أستخدم الإحصاء الإستدلالي ممثل في إختبار (t) لإختبار فرضيات الدراسة بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

7.1 - حدود الدراسة:

حتى تحقق الدراسة أهذافها المرجوه قام الباحثان بتصميم إستمارة إستبانة من أجل الحصول على البيانات الضرورية لإتمام الدراسة والتي تم إستقائها من الأطراف ذات العلاقة والمتمثلة في الإدارة العليا لمصرف الجمهورية الرئيسي وإدارة قسم الإئتمان به وهم الجهات المستهذفة بالإجابة على إستمارة الإستبانه المعدة لغرض جمع المعلومات اللازمة للتحليل وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (30).

الإطار النظري للدراسة

1.2 - الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات البحثية المتعلقة بموضوع الدراسة ، وكل دراسة بحثية تناولت موضوع معوقات أو إشكاليات التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة من زوايا مختلفة ، وهي ووفقاً لما إتيح للباحثان تتمثل في الأتي:

1.1.2 - الدراسات العربية:

- دراسة صندوق النقد العربي (2017)، هدفت الدراسة الى التعرف والوقوف على الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية والتحديات التي تواجهها. وتوصلت الدراسة الى أن هذه المشروعات تعاني ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة لطبيعة عملها في مراحل نموها المختلفة وتواجه تحديات مختلفة ابرزها صعوبة الحصول على التمويل، وصعوبة دخول الأسواق وهي معنية ببناء قدراتها التنظيمية والبشرية وصولا لمواجهة تلك التحديات. كما أن المؤسسات المالية وفي مقدمتها المصارف معنية بإتاحة خدمات التمويل التي تتلائم وهذه المشروعات، وهو مايتطلب منها اعادة بناء نماذج وأدوات تمويل مناسبة لطبيعة هذه المشروعات.
- دراسة باكر (2017)، هدفت الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة المصارف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرعبر دراسة حالة احد المصارف الجزائرية، وقد توصلت الدراسة الى حيوية واهمية هذه المشروعات على مستوى الإقتصاد الجزائري، الأمر الذي أدى الى ارتفاع وتيرة التمويلات المقدمة لهذا القطاع، وقد صاحب ذلك ارتفاع في قيمة الضمانات المطلوبة من المصارف لإسترجاع هذه التمويلات. وقد انتهت الدراسة الى ضرورة تدعيم دور صناديق ضمان القروض، واعفاء المشروعات الصغيرة في بداية نشاطها من تقديم الضمانات، ومنح المصارف المشاركة في تمويل هذه المشروعات إعفاءات ضريبية تدعيما وتشجيعا لها على المضي قدما في تقديم تمويلاتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة شامية (2016)، هدفت الدراسة الى التعرف على خصائص المشروعات الصغيرة ومدى كونها خيارا متاحا للاقتصاد الليبي، والآليات المتاحة لدعمها وتنميتها، وتوصلت الدراسة الى قصور المتاح من بيانات ومعلومات حول واقع هذه المشروعات في الإقتصاد الليبي رغم أهميتها، والافتقار الى قاعدة بحثية

ذات هياكل وطنية تعزز هذه المشروعات. وانتهت الدراسة الى اهمية البحث والتطوير وربطه باحتياجات الواقع لبناء مشروعات وبرامج تنموية فاعلة، واوصت الدراسة بنشر ثقافة المبادرة والريادة لبعث هذه المشروعات، والأهتمام ببرامج حاضنات الأعمال لتدعيمها، والإنفاق على البحث والتطوير، والإفادة من برامج الغير في بعث هذه المشروعات.

- دراسة الملي (2015)، هدفت الدراسة الى التعرف على المعوقات التمويلية التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا والتي تعيق نموها وتطورها، والبحث في أهميتها، والتعرف على الدور الذي تؤديه المصارف والمؤسسات المالية على صعيد تمويل هذه المشروعات ، وعراقيل هذا التمويل. وقد خلصت الدراسة الى وجود عوائق امام تمويل هذه المشروعات تكمن في طبيعة هذه المشروعات نفسها، وكذلك طبيعة نظام التمويل الذي يتيحه النظام المصرفي السائد.
- دراسة نصيرة (2015)، هدفت الدراسة الى بيان فعالية التمويل المصرفي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبيان محددات ذلك التمويل. وقد ركزت الدراسة على قياس فعالية التمويل عبر قدرة المصرف والتزاماته تجاه هذا النوع من المشروعات، وايجاد عوامل الصلة بين المصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم المحددات التي تطال عملية التمويل عبرتحليل قرار التمويل، وتوصلت الدراسة الى ضعف مستوى التمويلات المقدمة من القطاع المصرفي مما يحد من دورها كوسيط مالي فعال، وكذلك افتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى سوق مالي مما ينعكس سلبا على رسملتها، وأوصت الدراسة بتنويع مصادر التمويل لهذه المشروعات وفقا لمراحل تطورها، وتأهيل البيئة المحيطة لهذه المشروعات، والعمل على تسهيل دخولها للاسواق المالية.

- دراسة المشهراوي والرملاوي (2015)، هدفت الدراسة الى التعرف على المعوقات التي تحول دون تمويل المشروعات الصغرى، وخلصت الدراسة الى وجود جملة من العوامل التي تساهم في انهيار هذه المشروعات في مقدمتها غياب وقصور التشريعات الخاصة بتنظيم عمل هذه المشروعات، وتأخر اصحابها في تسديد التزاماتهم، وضعف السمات القيادية والقدرات الإدارية لهم. وأوصت الدراسة بضرورة دعم هذه المشروعات، وتهيئة البنية التشريعية الملائمة لها والتي تعفيها من الضرائب، وتقديم التدريب والإستشارات لأصحاب هذه المشروعات بما ينعكس ايجابا على مشروعاتهم.
- دراسة البرغثي (2014)، هدفت الدراسة الى التعرف على معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومقترحات علاجها. وقد توصلت الدراسة الى وجود معوقات خارجية تحول دون تمويل المصارف لهذه المشروعات كعدم وجود هيئات ومراكز بيانات تمد المصارف بالبيانات اللازمة حول هذه المشروعات. وكذلك معوقات داخلية تتعلق بالمصارف نفسها على غرار قلة اعداد الموظفين المؤهلين للتعامل مع هذه المشروعات، وانعدام الوحدات التنظيمية الخاصة بتمويل هذه المشروعات، ناهيك عن عجز الضمانات وغياب السجلات المالية لهذه المشروعات. وانتهت الدراسة الى وجوب إنشاء مراكز للمعلومات بين المصارف والمشروعات الصغرى والمتوسطة، وانتهاج صيغ التمويل الإسلامي، والاستعانة بالمؤسسات الأقليمية والدولية في مجال تمويل هذه المشروعات.
- دراسة (حفناوي وذكرالله، 2013)، وقد أشارت الدراسة الي أن المشروعات الصغيرى والمتوسطة من حيث طبيعتها تتصف بالضعف مقارنة بالمشروعات الكبيرة بسبب ضعف ملائتها المالية، وهو ما يستدعي الإهتمام بتعزيز قدراتها التمويلية وتنويع بدائلها التمويلية بما يساعدها على القيام بدورها بشكل فاعل وقد تناولت بعض صيغ التمويل المصرفي الإسلامي، وتوصلت الدراسة الي

إنخفاض نسبة التمويل التي تحصل عليها المشروعات الصغرى مقارنة بالمشروعات الكبرى من المؤسسات المصرفية، وأوضحت الدراسة أن نجاح المشروعات الصغرى في لعب دورها التنموي يتطلب وجود إطار تشريعي يحميها ويوفر لها آليات الدعم المناسبة، إلى جانب ضعف التقنيات المستخدمة من أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وأن توطين التكنولوجيا الحديثة يوفر لهذه المشروعات القدرة على المنافسة بمنتجاتها في الدول الآخرى. هذا وقد أوصى الباحثان بضرورة العمل على إيجاد آليات تدعم وتعزز إمكانية تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة لتلعب دورها التنموي بنجاح، كذلك توفير الضمانات اللازمة بواسطة حاضنات خاصة لتسهيل تمويل هذا النوع من المشروعات والعمل على مساعدتها في حالات التعثر.

- دراسة (صالح، 2009)، تحث عنوان، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، وقد سعت للبحث في أوضاع المشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص، وهدفت للتعرف على واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها ومدى مساهمة هذا النوع من المشروعات في التنمية الإقتصادية بليبيا، وتوصلت الدراسة الي إستنتاج مفاده بأن ضعف التمويل المتاح لهذ المشروعات كان وراء ضعف قدرتها على إستيعاب العدد المناسب من العاملين، وان إحجام المؤسسات المصرفية عن تمويل هذه المشروعات مرده الي ضعف الضمانات اللازمة وعدم وجود مؤسسات حكومية مقدمة لها، وقد أوصت الدراسة بظرورة العمل على بناء نظام تمويلي كفؤ ومتطور قادر على توفير الإحتياجات التمويلية لهذه المشروعات، معالجة التشريعات البيروقراطية النافذة التي تعيق إجراءات منح الترخيص لها، إلى جانب إصدار الجهات التشريعية لقوانين وتشريعات جديدة تشجع على الإستثمار في هذا النوع من المشروعات وتوفير

- دراسة صادرة عن هيئة سوق المال في ليبيا بـ عنوان (سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة) وقد أهتمت هذه الدراسة بمعرفة وتتبع تطور فكرة المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا والصعوبات التي واجهتها ودورها في إستيعاب القوى العاملة والتوظيف وخصوصاً في ضل توقعات الحكومة الليبية بناءً على تقديرات جاءات في دراسة أعدتها الحكومة لسنة 2007 بعنوان "رؤية مبدئية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية " توقعت بأن تستوعب 80% تقريباً من حجم الباحثين عن العمل في ليبيا، هذا وقد خلصت دراسة هيئة السوق الليبي إلى إحجام المستثمرين على الإستثمار في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة، في المقابل أوصت الدراسة بمنح تسهيلات للمستثمرين الجدد للنهوض بمشروعاتهم كالإعفاءات الضريبية والجمركية، إلى جانب الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال وخصوصاً تلك الدول التي تتشابه مع الواقع الليبي من حيث العادات والتقاليد والوضع الإقتصادي والإجتماعي.
- دراسة (الورفلي، 2006)، وجاءت هذه الدراسة تحث عنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموحات) وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التجربه الليبية في هذا النوع من المشروعات والمعوقات التي تحول دون نموها وتطورها، وقد إقترحت الدراسة آلية للنهوض بهذا النوع من المشروعات من خلال تطوير البيئة القانونية للدولة وتوفير الخدمات المساندة لها، كذلك تحفيز القطاع الخاص "الأهلي" لتأسيس المزيد من المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال الإعفاءات الضريبية وتقديم القروض الميسرة لها، كما أوصت بظرورة إخضاع العمالة الوطنية من الشباب الباحثين عن العمل لدورات تدريبية في الداخل والخارج للرفع من قدراتهم ومهاراتهم بما يتناسب مع متطلبات هذا النوع من المشروعات.
- دراسة (الإبراهيمي، 2006)، وعنوانها (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشاكل التمويل)، وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على أحد الجوانب

المهمة ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو جانب التمويل والمستجدات المعاصرة وأهم أدوات التمويل لهذا النوع من المشروعات في عالمنا المعاصر، وقد توصلت الدراسة إلى أن مشكل التمويل لا يزال عائقاً حقيقياً أمام اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب التقييم الضعيف للمركز الائتماني للمشروع في حالة الإقتراض وكذلك قلت الضمانات المتوفره لها، إلى جانب ضعف الإهتمام بدعم هذه المشروعات وتسويق منتجاتها. وابرز ما أوصت به الدراسة ضرورة تقديم الدعم والإسناد للمشروعات فيما يخص الإعفاءات الضريبية والجمركية، كذلك الإستعانة بالتجارب العالمية والإسترشاد بها لما للمشروعات الصغرى والمتوسطة من أهمية في دعم التنمية الإقتصادية.

2.1.2 - الدراسات الإجنبية:

- دراسة (Abdulaziz، 2016)، وقد هدفت الدراسة لمعرفة المصادر التمويلية المتاحة للصناعات الصغرى والمتوسطة وفقاً لرؤية متخذي القرار في الإدارة العليا بمصرف التنمية، من خلال تحديد أوجه القصور وتعزيز فهم العوامل التي تسهل أو تعيق ولوج الشركات الصغرى والمتوسطة للتمويل المصرفي، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هذه الشركات تلجأ للتمويل من المصارف من أجل التطوير والتوسع وكذلك دعم رأس المال العامل، كما أستنتجت الدراسة أن هذا النوع من المشروعات ينظر إلى التمويل المصرفي بأنه أكثر مصادر التمويل مناسبتاً لها، وخصوصاً للشركات في مرحلة التطوير والتي لديها علاقات قوية تربط مالكيها بإدارات المصرف.
- دراسة (Mchael، 2013)، وهدفت هذه الدراسة لتحديد المحددات التي تواجه سيولة الفروع المصرفية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في كينيا، وقد شملت الدراسة (160) فرعاً مصرفياً في كينيا وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن أبرز المحددات تكمن في الضمانات المطلوبة وأن جل المشروعات طالبة

التمويل لاتتوافق مع سياسات المصارف التمويلية، وأصت الدراسة بضرورة توجية السيولة المصرفية لإقراض الأعمال والمشاريع التي تقدم قيمة أكبر للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

- دراسة (Constantinos & Others، 2008)، وسعت الدراسة لتسليط الضوء على التغيرات الجارية والاتجاهات الحديثة في السياسة التمويلية للمشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل المصارف في كولمبيا وقد بينت الدراسة أن التمويل المصرفي لهذه المشروعات يقع ضمن صلب الأهداف الإستراتيجية لمؤسسات الإقراض في كولمبيا، كما أظهرت الدراسة أيضاً أن نماذج إدارة المخاطر للمشروعات التجارية مازالت في حاجة للتطوير.

الإطار العملي للدراسة

1.3 - الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لإجراء الدراسة الميدانية ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدام الباحثان الاستبيان لجمع البيانات وقُسمت استمارة الاستبيان الى قسمين بحيث تضمن القسم الاول البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والقسم الثاني تضمن محورين وهما كالاتي:

- المحور الاول مدى ادراك قادة العمل المصرفي لأهمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي ويتضمن سبعة عبارات.
- المحور الثاني معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويتضمن(ثلاثة ابعاد) وهي: المعوقات التنظيمية ويتضمن سبعة عبارات، المعوقات التشريعية ويتضمن سبعة عبارات، المعوقات المادية ويتضمن سبعة عبارات.

وتم وضع اجابات مغلقة للعبارات على اساس مقياس ليكرث الخماسي حيث كان الوزن للاجابات حسب الاتي: (غير موافق بشدة:1، وغير موافق:2،

ومحايد:3، وموافق:4، وموافق بشدة:5)، كذلك استخدام الباحثان برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS واستخدام الباحثان الاساليب الاحصائية التالية:

- أسلوب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.
- اختبار كوجروف سميرنوف
- اختبار T-Test للعينة الواحدة.

2.3 - تحليل البيانات وأختبار الفرضيات:

1.2.3 - مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع القادة الاداريين وصناع القرار التمويلي والاستثماري بالإدارة الرئيسية لمصرف الجمهورية.

2.2.3 - عينة الدراسة:

وزعت عدد (30) إستمارة استبيان على عينة الدراسة عشوائياً والمتمثلة في القادة الاداريين وصناع القرار التمويلي والاستثماري بالإدارات المستهذفة لمصرف الجمهورية وقد تم استرجاع (24) استبيانة وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الاحصائي (24) وهي بالتالي تمثل حجم عينة الدراسة.

3.2.3. خصائص افراد العينة بمصرف الجمهورية:

جدول (1): التوزيع التكراري والنسبي لخصائص عينة الدراسة.

ت. س	السؤال	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	20	83.3
		أنثى	4	16.7
2	العمر	30-40 سنة	9	37.5
		41-50 سنة	14	58.3
		51 سنة فما فوق	1	4.2

3	الخبرة	أقل من خمس سنوات	1	4.1
		5-10سنوات	10	41.7
		11-20 سنة	10	41.7
		21 سنة فاكثر	3	12.5
4	المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	2	8.3
		بكالوريوس	14	58.4
		ماجستير	6	25.0
		دكتوراه	2	8.3
5	الوظيفة	مساعد رئيس قسم	10	41.6
		رئيس قسم	4	16.7
		رئيس دائرة	3	12.5
		نائب مدير إدارة	4	16.7
		مدير إدارة	3	12.5
6	التخصص	محاسبة	9	37.5
		اقتصاد	4	16.7
		إدارة	4	16.7

من الجدول رقم (1) يتضح الاتي:

- ان اغلب افراد عينة الدراسة ذكور بنسبة (83.3%) من اجمالي العينة.
- اغلب افراد عينة الدراسة كانت اعمارهم من 41 سنة الى 50 سنة بنسبة (58.3%) من أجمالي افراد العينة.
- اغلب افراد عينة الدراسة كانت خبرتهم اقل من 5 سنوات الى 20 سنة بنسبة (83.4%) من أجمالي افراد العينة.

- اغلب افراد عينة الدراسة كانت مؤهلاتهم بكالوريوس بنسبة (58.3%) من أجمالي افراد العينة.
- اغلب افراد عينة الدراسة كانوا من مساعد رئيس قسم بنسبة (41.7%) من أجمالي افراد العينة.
- اغلب افراد عينة الدراسة تخصصهم محاسبة بنسبة (37.5 %) ثم تمويل ومصارف بنسبة (29.2%) من أجمالي افراد العينة.

4.2.3 – وصف متغيرات الدراسة:

- مدى ادراك قادة العمل المصرفي لأهمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول (2): المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة

العبارات/ بعد إدراك أهمية تمويل المشروعات لدى المدراء بالمصرف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
يوجد إدراك كافٍ من المعرفة لدى القيادات المصرفية لأهمية التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة.	4.167	0.482	1
توجد رؤية واضحة وخطة طموحة لدى المصرف للتوسع في هذه المشروعات.	3.708	1.042	6
يعزز التمويل المصرفي لهذه المشروعات فرص وصول الخدمات المالية التي تقدمها المصارف الليبية لعدد أكبر من المستفيدين.	3.792	1.103	5
يساهم تقديم المصرف لهذا التمويل في الحد من الفقر وتكافؤ فرص الحصوا على التمويل.	3.833	0.761	4
يسعى المصرف لتقديم التمويل لهذه المشروعات للوصول إلى شريحة مهمة من العملاء.	4.042	0.624	2
يضع المصرق تمويل هذه المشروعات ضمن أهذافة الإستثمارية لتوظيف فائض المدخرات لديه	3.583	1.213	7
يعد تقديم المصرف لهذا التمويل بمثابة إعادة هندسة للتمويل المصرفي لصالح الفئات الأقل حظاً في الحصول على التمويل.	3.958	0.751	3

من الجدول السابق يتضح ان العبارة "يوجد إدراك كافٍ من المعرفة لدى القيادات المصرفية لأهمية التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة" جاءت بالمرتبة الاولي بمتوسط (4.167) مما يعني امكانية تغير سياسات المصرف التمويلية لصالح قبول تمويل هذه المشروعات إذا توفرت البيئة المناسبه للحد من معوقات التمويل.

5.2.3 اختبار هل بيانات البعد تتبع التوزيع الطبيعي.:

استخدم الباحث اختبار كولومجروف ـ سمير نوف لمعرفة بيانات هذا المحور تتبع التوزيع الطبيعي أو لا.

جدول (3): اختبار التوزيع الطبيعي

الفرضية	المتوسط	الانحراف المعياري	z	مستوي المعنوية المشاهدة
H_0 : المحور يتبع التوزيع الطبيعي H_1 :المحور لا يتبع التوزيع الطبيعي	3.869	0.534	1.495	0.023

يلاحظ من الجدول السابق ان مستوي المعنوية المشاهد اكبر من 1% مما يدل على قبول الفرضية الصفرية وهو يعني ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

6.2.3 – اختبار فرضية الأولى للدراسة:

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد ادراك لمفهوم واهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل صناع القرار في المصارف الليبية.
- **الفرضية البديلة:** يوجد ادراك لمفهوم واهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل صناع القرار في المصارف الليبية.

جدول (4)			
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهدة
3.869	0.534	7.967	0.000

من الجدول السابق نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهدة = p-value 0.000 وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد = 0.05 α، وتأسيساً على ما سبق يمكن استنتاج الآتي: رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأنه " يوجد ادراك لمفهوم واهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل صناع القرار في المصارف الليبية ".

7.2.3 – تحليل البعد الاول المعوقات التنظيمية:

- **وصف العبارات:**

الجدول (5): المتوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب العبارات.

العبـــارات / بعد المعوقـات التنظيميـــة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات
يعد إفتقار الإقتصاد الليبي إلى مؤسسات متخصصة في تمويل المشروعات الغرى والمتوسطة عائقاً امام النمو والتوسع في هذه المشروعات.	4.000	0.780	3
يعد الطابع العشوائي الدي تنتهجه هذه المشروعات لممارسة نشاطها عائقاً يحد من فاعلية الرقابة عليها وبالتالي فرص حصولها على التمويل المصرفي.	4.208	0.588	1
غياب الأطر التنظيمية والسياسات الداعمة والخطط والإستراتيجيات الموجهة لرعاية هذه المشروعات من قبل المصرف المركزي من التوسع في تمويلها.	4.125	0.612	2
يعد إفتقار المصارف الليبية لقاعده معلوماتية للفئات المستهدفة من هذا التمويل عائقاً امام انتشاره.	3.917	0.282	4
تواضع البنية الأساسية ومحدودية شبكات الفروع للمصرف يحد من توسعة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.	3.500	1.142	7
غياب منهجيات التمويل الملائمة لهكذا مشروعات وقصور أدوات التمويل المصرفي التقليدي تحد من قدرة المصرف على تمويل هذه المشروعات.	3.833	1.204	5
غياب معايير الأداء ومؤشرات القياس ومحدودية القدرات البشرية والتنظيمية القادرة على التعامل مع هذه المشروعات يحول دون التوسع في تمويلها.	3.708	1.334	6

من الجدول رقم السابق يتضح ان العبارة " يعد الطابع العشوائي الدي تنتهجه هذه المشروعات لممارسة نشاطها عائقاً يحد من فاعلية الرقابة عليها وبالتالي فرص حصولها على التمويل المصرفي" جاءت بالمرتبة الاولي بمتوسط (4.208) مما يدل على ضعف التنظيم لهده المشروعات يجعل من الصعب على المصرف تقييم مئانتها الربحية وقدرتها على تحقيق الارباح وهو ما يعزو ضعف الجاذبية الإستثمارية لها عند واضعي الإستراتيجية التمويلية للمصرف.

- **اختبار هل بيانات البعد تتبع التوزيع الطبيعي:**

استخدم الباحثان اختبار كولومجروف ـ سمير نوف لمعرفة بيانات هذا البعد تتبع التوزيع الطبيعي أو لا.

جدول (6): اختبار التوزيع الطبيعي

الفرضية	المتوسط	الانحراف المعياري	z	مستوي المعنوية المشاهدة
H_0 : المحور يتبع التوزيع الطبيعي H_1 :المحور لا يتبع التوزيع الطبيعي	3.899	0.236	1.086	0.189

يلاحظ من الجدول السابق ان مستوي المعنوية المشاهد اكبر من 1% مما يدل على قبول الفرضية الصفرية وهو يعني ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الفرضية:**
  - **الفرضية الصفرية:** لا تعد المعوقات التنظيمية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
  - **الفرضية البديلة:** تعد المعوقات التنظيمية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول (7)			
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهدة
3.899	0.236	18.630	0.000

من الجدول السابق نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهدة = p-value 0.000وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد = 0.05 α، وتأسيساً على ما سبق يمكن استنتاج الآتي: رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأنه " تعد المعوقات التنظيمية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة".

8.2.3 - تحليل البعد الثاني المعوقات التشريعية:

- **وصف العبارات:**

الجدول (8): يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب العبارات.

العبـــارات / بعد المعوقـات التشريعية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات
يعد غياب التشريعات والقوانيين المنظمة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا عائقاً امام المصارف لتمويلها.	3.917	0.929	5
قصور التشريعات التي تحفظ حق المصرف في ظل محدودية كفاية الضمانات التي يقدمها اصحاب هذه المشروعات يحد من تمويلها.	4.292	0.464	2
يعد قرار إنشاء البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بمثابة خطوة غير كافية في نمو التمويل لهده المشروعات في ليبيا.	4.125	0.612	3
غياب الأطر التشريعية الخاصة بهذه المشروعات التي تصبغ عليها صفة التنظيم الإداري والدي يعزز الثقه في متانتها ككيانات إقتصادية وهو ما يقلل فرص تمويلها مصرفياً.	4.333	0.637	1
عدم مواكبة التشريعات المصرفية في ليبيا للتطورات التي طالت الصناعة المصرفية حد من قدرة المصارف الليبية على التوسع في التمويل الموجه للمشروعات الصغرى والمتوسطة.	3.500	1.216	6
ساهم صدور قانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن إلغاء التعامل بالفائدة في الحد من توجيه التمويل المصرفي لهذه المشروعات.	3.417	1.501	7
غياب التشريعات التي تشجع المصارف والمؤسسات المالية على تقديم التمويل المناسب لهده المشروعات وضمان حقوقها في حال تعثرها ساهم في إنخفاض حجم التمويل الموجه لها.	3.958	0.955	4

من الجدول رقم (8) السابق يتضح ان العبارة "غياب الأطر التشريعية الخاصة بهذه المشروعات التي تصبغ عليها صفة التنظيم الإداري والدي يعزز الثقه في متانتها ككيانات إقتصادية وهو ما يقلل فرص تمويلها مصرفياً" جاءت بالمرتبة الاولي بمتوسط (4.333) مما يتطلب من السلطات التشريعية سن قانون يضع شكل الإطار القانوني الدي يعزز الثقة في هذه التمويلات ومن تم أمكانية التوسع في تمويلها.

- **اختبار هل بيانات البعد تتبع التوزيع الطبيعي:**

استخدم الباحثان اختبار كولومجروف ـ سمير نوف لمعرفة بيانات هذا البعد تتبع التوزيع الطبيعي أو لا.

جدول (9): اختبار التوزيع الطبيعي

الفرضية	المتوسط	الانحراف المعياري	z	مستوي المعنوية المشاهدة
H_0 : المحور يتبع التوزيع الطبيعي H_1 :المحور لا يتبع التوزيع الطبيعي	3.935	0.334	1.102	0.176

يلاحظ من الجدول رقم (9) ان مستوي المعنوية المشاهد اكبر من 1% مما يدل على قبول الفرضية الصفرية وهو يعني ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الفرضية:**
  - **الفرضية الصفرية:** لا تعد المعوقات التشريعية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
  - **الفرضية البديلة:** تعد المعوقات التشريعية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول (10)			
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهدة
3.935	0.334	13.694	0.000

من الجدول السابق نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهدة = p-value 0.000 وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد = 0.05 α، وتأسيساً على ما سبق يمكن استنتاج الآتي: رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأنه " تعد المعوقات التشريعية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة".

9.2.3 - تحليل البعد الثالث المعوقات المالية:

- **وصف العبارات:**

الجدول (11): يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب العبارات.

العبـــارات / بعد المعوقـات المالية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات
ساهمت أزمة السيولة في المصارف الليبية بصفة عامة ومصرف الجمهورية خصوصاً في الحد بشكل ملفت من التمويلات الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	4.292	0.690	2
إرتفاع المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وضعف الضمانات ساهم في عزوف المصرف عن تقديم التمويل لها.	4.458	0.658	1
غياب المؤسسات الضامنة لقروض هذه المشروعات، وضعف قدرة المصرف وعدم ملائمة نماذجه الإقراضية لهذه المشروعات حال دون التوسع في تمويلها.	3.833	1.129	5
إفتقار المصرف إلى أساليب التمويل اللازمة للوصول لأصحاب هذه المشروعات وغياب دراسات الجدوى الرصينة لهذه المشروعات يحد من إمكانية تمويلها.	3.708	1.334	6
محدودية المصادر المالية للمصرف والتذبذب في حجم الودائع وضعف إستقرارها يحد من قدرته على تمويل هذه المشروعات بفاعلية.	4.292	0.550	3
عدم مسك السجلات المحاسبية لهذه المشروعات وغياب الملف الائتماني لأصحابها وإنخفاض جدارتهم الإئتمانية يجعل تمويلها في منتهى الصعوبة.	4.208	0.884	4
لايرى صناع القرار التمويلي والإستثماري بالمصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة فرصة لتحقيق الربح له.	2.542	1.503	7

من الجدول رقم السابق يتضح ان العبارة "إرتفاع المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وضعف الضمانات ساهم في عزوف المصرف عن تقديم التمويل لها" جاءات بالمرتبة الأولى عند الشريحة المستطلعة من القيادات الإدارية العليا في المصرف بمتوسط قدرة (4.46) وهذا يدل على القيادات المصرفية تولي عنصر المخاطر المالية الأهمية الاكبر كون المصارف تتعامل بأموال الغير وهي تتحفظ على تمويل هذه المشروعات بسبب ضعف ضماناتها وعدم مثانة مركزها المالي في أغلب الأحيان.

- **اختبار هل بيانات البعد تتبع التوزيع الطبيعي:**

استخدم الباحثان اختبار كولومجروف ـ سمير نوف لمعرفة بيانات هذا البعد تتبع التوزيع الطبيعي أو لا.

جدول (12): اختبار التوزيع الطبيعي

الفرضية	المتوسط	الانحراف المعياري	z	مستوي المعنوية المشاهدة
H_0 : المحور يتبع التوزيع الطبيعي H_1 :المحور لا يتبع التوزيع الطبيعي	3.905	0.357	0.965	0.310

يلاحظ من الجدول رقم (12) ان مستوي المعنوية المشاهد اكبر من 1% مما يدل على قبول الفرضية الصفرية وهو يعني ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الفرضية:**
- **الفرضية الصفرية:** لا تعد المعوقات المالية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- **الفرضية البديلة:** تعد المعوقات المالية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول (13)			
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهدة
3.905	0.357	12.429	0.000

من الجدول السابق نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهدة = p-value 0.000 وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد = 0.05 α، وتأسيساً على ما سبق يمكن استنتاج الآتي: رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأنه " تعد المعوقات المالية محدداً لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة".

10.2.3 - تحليل أجمالي المحاور:

- **وصف العبارات:**

الجدول (14): المتوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب العبارات.

أهمية البعد من حيث التأثير	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات
المعوقات التنظيمية	3.899	0.236	3
المعوقات التشريعية	3.935	0.334	1
المعوقات المالية	3.905	0.357	2
اجمالي المحور	3.913	0.162	6

من الجدول رقم السابق يتضح ان متوسط هذا المحور (4.359) بانحراف معياري(0.378) وجاء بعد مما يدل على أن:

- **اختبار هل بيانات البعد تتبع التوزيع الطبيعي:**

استخدم الباحثان اختبار كولومجروف ـ سمير نوف لمعرفة بيانات هذا البعد تتبع التوزيع الطبيعي أو لا.

جدول (15): اختبار التوزيع الطبيعي

الفرضية	المتوسط	الانحراف المعياري	z	مستوى المعنوية المشاهدة
H_0 : المحور يتبع التوزيع الطبيعي H_1 :المحور لا يتبع التوزيع الطبيعي	3.913	0.161	0.670	0.760

يلاحظ من الجدول رقم (15) ان مستوي المعنوية المشاهد اكبر من 1% مما يدل على قبول الفرضية الصفرية وهو يعني ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الفرضية:**
- **الفرضية الصفرية:** لا توجد معوقات لتمويل المشايع الصغرى والمتوسطة في المصارف الليبية.
- **الفرضية البديلة:** توجد معوقات لتمويل المشايع الصغرى والمتوسطة في المصارف الليبية.

جدول (16)			
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهدة
3.913	0.161	27.645	0.000

من الجدول السابق نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهدة = p-value 0.000 وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد = 0.05 α، وتأسيساً على ما سبق يمكن استنتاج الآتي: رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأنه " توجد معوقات لتمويل المشايع الصغرى والمتوسطة في المصارف الليبية".

3.3 - النتائج والتوصيات:

1.3.3 - النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن عرض أهمها كالأتي:

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك إدراك من قبل القيادات المصرفية بالإدارات العليا لمصرف الجمهورية لأهمية ومفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة وهذا ذى أهمية بالغة في إمكانية توجههم إلى تبني سياسات مصرفية كفؤه تجاه قبول خيار تمويل هذه المشروعات.
- هذا وقد جاءات نتائج التحليل الإحصائي لبعد المعوقات التنظيمية بأن هناك إدراك لأثر وجود المعوقات التنظيمية في الحيلوله دون توسع المصرف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل المصرف.
- أثبت إختبار فرضية الدراسة في بعد المعوقات التشريعية أن هناك إدراك لدى قيادات الإدارة العليا بالمصرف لأثر المعوقات التشريعية في تبني سياسة توسعية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل مصرف الجمهورية.
- كما بينت نتائج التحليل الإحصائي للبعد الخاص بالمعوقات المالية أن متخدي القرار في الإدارات العليا بالمصرف يدركون أهمية المعوقات المالية ودورها في الحد من حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل المصرف.
- وفقاً للإختبار المجمع لمعوقات التمويل التي شملتها الدراسة وفقاً لأهمية تأثيرها في إتخاد القرار التمويلي كما هو مبين في الجدول (15) جاءات المعوقات التشريعية في الصدارة تم المعوقات المالية ثانياً تم جاءات المعوقات التنظيمية ثالثاً، وهذا يدل على أن قيادات المصرف تتأثر اكثر بالمعوقات الخارجية لبيئة المصرف من المعوقات الداخلية التي يمكن الحد منها وتقليلها ذاتياً، وقد بين

التحليل الإحصائي وفقاً للجدول (16) بشكل قاطع وجود معوقات تحد من إمكانية تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل المصرف.

2.3.3 - التوصيات:

في ضوء ما تمّ التوصل إليه من نتائج أوصى الباحثان بالآتي:

- تفعيل دور حاظنات الأعمال التي ترعى المشروعات الصغرى والمتوسطة وتدعمها في تقديم الضمانات اللازمة للتمويل المصرفي والتي تحتاجها المصارف عند إتخاد القرار التمويلي لهذا القطاع الصناعي المهم للإقتصاد الليبي.
- توصي الدراسة بتطوير النظم المصرفية الداخلية وجعلها أكثر ملائمة لتقديم الخدمات التمويلية لهذا النوع من المشروعات، ولعب المصرف دوراً محورياً في تطوير الهياكل التنظيمية للمشروعات الصغرى والمتوسطة طالبة التمويل ايضاً وذلك بهذف الحد من حجم المعوقات التنظيمية.
- كما توصي الدراسة السلطات التشريعية في ليبيا بتطوير منظومة التقاضي وضمان الحقوق وتطوير التشريعات التي تنظم العمل المصرفي بما يهيئ البيئة القانونية ويجعلها أكثر امانا وفاعلية في ضمان حقوق الممولين وسرعة أليات التقاضي وفض المنازعات .
- توصي الدراسة ايضاً السلطات المالية للدولة بظرورة تبني سياسات مالية توفر استقراراً إقتصادياً وماليا بما يعزز ثقة المودعين في النظام المصرفي للدولة ليتحقق بذلك إستقرار في ودائع المودعين وتتعزز الملائة المالية للمصارف بما يمنحها القدرة على تمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

قائمة المراجع:

- المراجع العربية:

- احمد المشهراوي و وسام الرملاوي، اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيه، مجلة جامعة الأقصى، المجلد التاسع عشر، العد الثاني، جامعة الأقصى، فلسطين، 2015.
- ثريا علي حسن الورفلي، المشروعات الصغرى والمتوسطة الواقع والطموح، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول العربية، 2006.
- الدائرة الإقتصادية والفنية، بيئة اعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الوضع الراهن والتحديات، صندوق النقد العربي، ابوظبي-الامارات العربية المتحدة، 2017.
- سوق الأوراق المالية الليبي، نظرة مستقبلية نحو الإستثمار: سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة ، ورقه بحثية صادرة عن هيئة السوق، (بدون تاريخ).
- سوق الأوراق المالية الليبي، نظره مستقبلية نحو الإستثمار: سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة، ورقة صادرة عن هيئة السوق، بدون تاريخ، ص 3 .
- عبدالله البراهيمي، المؤسسات الصغرى والمتوسطة في مواجهة مشاكل التمويل، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول العربية، 2006.
- عبدالله شامية، المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للأقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، طرابلس- ليبيا، 2016.
- علي باكر، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة: الجزائر، 2017.
- قمر المللي، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق: سوريا، 2015.
- محمد حفناوي و أحمد ذكرالله، صيغ الإستثمار في الفكر الإقتصادي الإسلامي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة، المجلة العلمية لجامعة بنها، مصر، العدد 2، أبريل 2013.

- نصيرة عقبة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد حيضر، بسكرة: الجزائر، 2015.
- وليد الحيالي، وإدريس سالح، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك كلية الإدارة الأقتصاد (بدون تاريخ).
- ونيس البرغثي، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها، دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد جامعة بنغازي: ليبيا، 2014.

- المراجع الأجنبية:

- Abdulaziz .M. A. Abdulsaleh, 2016, Bank Financing For Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Libya, Department of Accounting, Grifith Business School/ Griffit University, Griffith Research Online https://research-repository. Griffith.edu.au.
- Enterprises (SMEs) in Colombia, Policy Research Working Paper, 4481; The World Bank, January 2008.
- Mchael Okoth Okoth, 2013, Challenges of Financing Small & Medium Enterprises [SMEs] Inequity Bank Branches in Kenya. A Research Project Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Award of The Degree 0f Master of Business Administration School of Business. University of Nairobi.